

Distr.: General
17 December 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل

التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة

والمجلس في مجال السياسات

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

البند ٥٨ من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

كما تعلمون، فإن حكومة جمهورية رواندا استضافت اجتماعاً حكومياً دولياً لممثلي حكومات البلدان الثمانية المستفيدة من البرنامج، والرائدة في تطبيق مبادرة توحيد الأداء، وهي (ألبانيا، وأوروغواي، وباكستان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والرأس الأخضر، ورواندا، وفيت نام، وموزامبيق)، إضافة إلى ممثلي حكومات البلدان التي أبدت رغبتها في الاعتماد الطوعي لنهج توحيد الأداء (وهي بنن، وبوتان، وجزر القمر، وبابوا غينيا الجديدة، وكيريباس، وملاوي)، في كينغالي، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقد وفر الاجتماع فرصة لحكومات البلدان الرائدة المستفيدة من البرنامج لإجراء مزيد من تبادل وجهات النظر بشأن التجارب والدروس المستفادة من مبادراتها الخاصة بتوحيد الأداء منذ الحلقة الدراسية المتعلقة بتوحيد الأداء التي عقدتها البلدان الرائدة المستفيدة من البرنامج في مابوتو، في عام ٢٠٠٨، ولتبادل الآراء بشأن كيفية دفع عجلة هذه العملية، مع تسريع تنفيذ التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨.

* E/2010/100



وأود اغتنام هذه الفرصة لأعرب لكم عن خالص الشكر على الدعم القيم الذي قدمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والفريق القطري للأمم المتحدة في رواندا، في تنظيم هذا الحدث وتيسيره.

ويحال طيه نص البيان المتعلق بالنتائج المحققة وسبل المضي قدماً، الصادر عن اجتماع كيغالي، الذي يوضح نتائج تجارب البلدان الرائدة المستفيدة من البرنامج فيما يختص بنهج توحيد الأداء، ويعلن عن بدء العمل في التقييمات القطرية، والتوصيات الصادرة بشأن سبل المضي قدماً، وذلك لتنظروا فيه (انظر المرفق).

وشدد المشاركون في الاجتماع على أمور من بينها أن بدء العمل بمبادرة توحيد الأداء في البلدان المشاركة قد تم بطلب محدد من حكوماتها الوطنية على أمل أن يصبح دور ومساهمة منظومة الأمم المتحدة في التنمية الوطنية أكثر تماسكاً وفعالية وأهمية، وأن يدعمها الحكومات بطريقة أفضل في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وأحاط المشاركون علماً بنتائج وتوصيات الدخلة الدراسية التي عقدتها البلدان الرائدة المستفيدة من البرنامج في مابوتو، في عام ٢٠٠٨، وخلصوا إلى أنه قد تحقق تقدماً كبيراً منذ ذلك الحين.

وأكد المشاركون بأن نهج توحيد الأداء أفضل من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي المجزأ الذي كان موجوداً في السابق على الصعيد القطري. واتفقوا على أنه لن تجري العودة في البلدان الرائدة، إلى ممارسة الأعمال بنفس الطريقة التي كانت تستخدم قبل مبادرة توحيد الأداء.

ومن بين النتائج العامة، أكد المشاركون في الاجتماع مجدداً على أن نهج توحيد الأداء قد أفاد في تحقيق نتائج أفضل في مجال التنمية من خلال زيادة القيادة والملكية الوطنيتين في إطار الشراكة الإنمائية مع منظومة الأمم المتحدة، بما يتماشى مع الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨. فقد ازدادت إمكانية استعانة البلدان الرائدة المستفيدة من البرنامج وبلدان الاعتماد الطوعي لنهج توحيد الأداء بمجموعة من الولايات والموارد، من بينها ولايات وموارد الوكالات المتخصصة ومنظمات الأمم المتحدة غير المقيمة، وتقوم الحكومات الوطنية، بتحديد ما يلي منها احتياجاتها وأولوياتها الوطنية على النحو الأمثل.

وقد تم تعزيز الإطار المؤسسي لتوجيه العملية والدور التنسيقي للحكومات، مما زاد من اتساق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتلبية الأولويات الوطنية وسمح للأمم المتحدة بأن تصبح شريكا أكثر فعالية.

ووجد أن من بين العقبات الرئيسية المتبقية التي تعوق التنفيذ والتسريع الكاملين لمبادرة توحيد الأداء عدم إمكانية التنبؤ بالتمويل وعدم توافره في الوقت المناسب، وعدم تنسيق وتبسيط ممارسات العمل، وارتفاع تكاليف المعاملات، وتدني مستوى استغلال القدرات التنفيذية الوطنية، وبطء التقدم في توفير مواقع مشتركة لمنظمات الأمم المتحدة.

ورحب المشاركون في الاجتماع بالمبادرة المقدمة من سبعة من البلدان الثمانية الرائدة المستفيدة من البرنامج، (وهي ألبانيا، وأوروغواي، وجمهورية ترازيا المتحدة، والرأس الأخضر، ورواندا، وفييت نام، وموزامبيق)، لإجراء تقييمات قطرية لمبادراتهم الخاصة بتوحيد الأداء امتثالاً لقرار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وسيكون التقييم تكوينياً، وسيغطي عمليات مبادرة توحيد الأداء ونتائجها. وقد اتفق المشاركون على أنه رغم اختصاص كل تقييم ببلد محدد، فإنه ينبغي وضع مجموعة من المعايير المشتركة في الاعتبار عند إجراء جميع التقييمات، وتم الاتفاق على ترتيبات مؤسسية لضمان استقلالية التقييمات وجودتها ومصداقيتها.

وقدّم المشاركون في الاجتماع مجموعة من التوصيات لتسريع تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨، مع التأكيد من جديد على أنه لن تجري العودة إلى ممارسة الأعمال بنفس الطريقة التي كانت تستخدم قبل مبادرة توحيد الأداء، وأنه ينبغي المضي بهذه العملية إلى الأمام بطريقة معززة من أجل التصدي للتحديات القائمة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البند الفرعي ٣ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) يوجين ريتشارد غاسانا

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

البيان المتعلق بالنتائج المحققة في سبيل المضي قدما، المعتمد في الاجتماع الحكومي الدولي للبلدان الرائدة المستفيدة من البرنامج بشأن توحيد الأداء، المنعقد في كيغالي، ١٩-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

مقدمة

التقى ممثلو حكومات البلدان الثمانية المستفيدة من البرنامج، والرائدة في تطبيق مبادرة توحيد الأداء، (وهي ألبانيا، وأوروغواي، وباكستان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والرأس الأخضر، ورواندا، وفييت نام، وموزامبيق)، إضافة إلى ممثلي حكومات البلدان التي أبدت رغبتها في الاعتماد الطوعي لنهج توحيد الأداء، (وهي بنن، وبوتان، وجزر القمر، وبابوا غينيا الجديدة، وكيريباس، وملاوي)، في كيغالي، برواندا، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

ويوجه المشاركون في الاجتماع الشكر إلى حكومة رواندا على استضافة الاجتماع، وعلى وجه الخصوص إلى دولة الرايت أونرابل رئيس وزراء جمهورية رواندا، برنارد ماكوزا، على كلمات الترحيب والتشجيع التي أدلى بها. وينوّه المشاركون مع التقدير بمعالى وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، جيمس موسوني، لتوليّه دور الرئاسة العامة للاجتماع.

ويتوجه المشاركون بالشكر إلى السيدة آشا روز ميجيرو، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، على مشاركتها ومساهمتها النشطة، وإلى رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على البيان الذي أدلت به، وإلى الرئيسين المشاركين للمشاورتين غير الرسميتين، اللتين عقدتهما الجمعية العامة بشأن الاتساق على نطاق المنظومة في دورتيها الثانية والستين والثالثة والستين، وذلك على دعمهما لمبادرة توحيد الأداء. كذلك يشكر المشاركون ممثلي حكومات إسبانيا والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على مشاركتهم بصفة مراقبين وعلى الدعم الذي قدموه.

ويقدم المشاركون الشكر أيضا بوجه خاص إلى موظفي الأمم المتحدة على تنظيمهم وتيسيرهم لهذا الحدث. ويتقدمون بالشكر والعرفان للسيد مصطفى سوماري على اضطراره بدور الميسر لهذا الاجتماع.

تعليقات استهلالية

أحاط جميع المشاركين في الاجتماع، بمن فيهم المشاركون من البلدان التي أبدت رغبتها في الاعتماد الطوعي لنهج توحيد الأداء، علما بنتائج وتوصيات الحلقة الدراسية التي عُقدت في مابوتو، موزامبيق، في عام ٢٠٠٨، وخلصوا إلى أنه قد تحقق تقدم كبير منذ ذلك الحين. ويشدد المشاركون على أن بدء العمل بنهج توحيد الأداء قد تم في بلدانهم بطلب صريح من حكوماتها الوطنية. وهناك توقعات كبيرة بأن يصبح دور ومساهمة منظومة الأمم المتحدة في التنمية الوطنية أكثر تماسكا وفعالية وأهمية، وأن يدعم الحكومات بطريقة أفضل في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ويقر المشاركون بأنه على الرغم من عدم وجود مخطط لتوحيد الأداء، فإن الجهود الأولية التي بذلتها البلدان الرائدة تبلورت في شكل نهج يخضع لمبدأ "عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع"، وقد أدى ذلك إلى درجة معينة من تنوع الخبرات والدروس المستفادة في مختلف البلدان الرائدة المستفيدة من البرنامج، لكنه أظهر في نفس الوقت عددا من العناصر المشتركة بين تلك البلدان.

إن مبادرة توحيد الأداء تتناسب مع تنفيذ إعلان باريس على الصعيد القطري بالنظر إلى هدفه المتمثل في تحسين التنسيق والاتساق.

وقد ازدادت إمكانية استعانة البلدان الرائدة المستفيدة من البرنامج، والبلدان التي اعتمدت طوعاً نهج توحيد الأداء، بمجموعة واسعة من الولايات والموارد الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها ولايات وموارد الوكالات المتخصصة ومنظمات الأمم المتحدة غير المقيمة. وتقوم الحكومات الوطنية بتحديد الوكالات المقيمة وغير المقيمة التي تلبي الاحتياجات والأولويات الوطنية على النحو الأمثل.

ويشدد المشاركون على أن المنظمات التابعة للأمم المتحدة مدعوة لتقديم الدعم لتنمية القدرات في البلدان المستفيدة من البرنامج، بما في ذلك تقديم المشورة في وضع المعايير والسياسات العامة من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب اتباع نهج متماسك ومنسق من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

كذلك يشدد المشاركون على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه من طرائق التعاون الناشئة في سياق توحيد الأداء. ويقر المشاركون كذلك بأهمية منظومة الأمم المتحدة في تشجيع ودعم هذا التعاون من أجل تنمية القدرات ونقل التكنولوجيا والدراية الفنية، فضلا عن تقاسم أفضل الممارسات.

وقد أدت الإصلاحات التي تم القيام بها إلى تحديد قيادة الحكومات لبرامج الأمم المتحدة، وأضفت مزيداً من الاتساق على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتلبية الأولويات الوطنية، وسمحت للأمم المتحدة بأن تصبح شريكاً أكثر فعالية. ولكن، رغم ما أُحرز من تقدم يستحق الثناء على الصعيد القطري، يجب الآن السعي بنفس القدر من الهمة لتحقيق الإصلاح على الصعيد العالمي. ويجب أن تستمر مقار الوكالات، والمجالس التنفيذية، والجمعية العامة، والدول الأعضاء، جميعاً، في تقديم الدعم لعملية الإصلاح والعمل على تحقيق التغيير حيثما يلزم.

النتائج العامة

تستخلص حكومات البلدان الرائدة الثمانية المستفيدة من البرنامج الدروس التالية المستفادة من التجارب التي مرت بها منذ اعتمادها لنهج توحيد الأداء:

أفاد نهج توحيد الأداء في تحقيق نتائج أفضل في مجال التنمية من خلال زيادة القيادة والملكية الوطنيتين في إطار الشراكة الإنمائية مع منظومة الأمم المتحدة. وأكدت التجربة حتى الآن أن هذا النهج هو أفضل من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي المجزأ الذي كان موجوداً على الصعيد القطري قبل اعتماد هذا النهج. واتفق المشاركون على أنه لن تجرى العودة في البلدان الرائدة إلى ممارسة الأعمال بنفس الطريقة التي كانت تستخدم بها قبل مبادرة توحيد الأداء. وينبغي الحفاظ على الزخم، كما ينبغي المضي بهذه العملية إلى الأمام، بطريقة معززة من أجل التصدي للتحديات.

الملكية والقيادة الوطنيتان

لقد زادت الملكية والقيادة الوطنيتان في الشراكة الإنمائية مع منظومة الأمم المتحدة من خلال عملية توحيد الأداء. ويتم في جميع البلدان الرائدة، إدماج دور ومساهمة منظومة الأمم المتحدة بطريقة أفضل في عمليات التنمية الوطنية وأصبحت منظومة الأمم المتحدة أكثر استجابة للاحتياجات والأولويات الوطنية. وأصبح الدور الاستراتيجي للأمم المتحدة والمساهمة التي يمكن لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي تقديمها في تحقيق أولويات التنمية الوطنية أكثر وضوحاً من ذي قبل، وإن كانت هناك حاجة إلى مزيد من التحسين.

وتعمل البلدان الرائدة، خاصة في مرحلة التنفيذ، على نحو متزايد مع المستويات الحكومية دون الوطنية، وكذلك مع المجتمع المدني، مما يمنحها شعوراً قوياً بالمشاركة وبالملكية لعملية التنمية ونتائجها.

وقد تم تعزيز الأطر المؤسسية لتوجيه العملية، بما في ذلك توفير الرقابة الفعلية على تنفيذ "البرنامج الواحد"، وتحديد أولويات البرامج للسنوات المقبلة.

"البرنامج الواحد" و "إطار الميزانية الواحد"

إن توحيد الأداء يضمن التماسك والتركيز الاستراتيجي والبرمجة المبسطة على الصعيد القطري، مما يكفل فعالية المعونة. وقد ثبت أن إعداد وثيقة تخطيط قطرية واحدة مشتركة أمر له أهمية بالغة في تحقيق هذه الأهداف، كما يساهم في فعالية نتائج التنمية. ويدعو المشاركون إلى التنفيذ الفعال للفقرة ٧ من منطوق قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة^(أ).

ويزود برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة وإطار ميزانيته، الحكومات بنظرة شاملة لما تقوم به منظومة الأمم المتحدة في البلدان، ويبين المواضيع التي تنفق فيها الأموال. وهو يُظهر بطريقة شفافة وشاملة عمل الأمم المتحدة في البلد، ويجعل من السهل على الحكومات أن تضطلع بالقيادة وتمسك بزمام التوجيه الاستراتيجي للبرنامج على الصعيد القطري، وأن تتولى توجيه أعمال الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الحاجة لبذل المزيد من الجهود المتبادلة فيما يتصل باستخدام النظم المالية الوطنية ونظم المشتريات الوطنية، فقد تم تعزيز الدور التنسيقي للحكومات مقارنة بأسرة الأمم المتحدة.

وقد أتاح اعتماد نهج "البرنامج الواحد"، بما في ذلك آليات البرمجة المشتركة، للبلدان إمكانية أفضل للاستفادة من مجموعة الولايات والموارد الخاصة بجميع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك ولايات وموارد الوكالات المتخصصة والمنظمات غير المقيمة.

ولا تتحدد مساهمة الوكالات بوضعها فيما يتعلق بالإقامة، وإنما بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها لأولويات التنمية. فقد ساهمت الوكالات غير المقيمة على نحو متزايد بخبرتها الفنية المتخصصة في مجال البرمجة المشتركة والحوار المتعلق بالسياسات العامة مما سمح لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بالاستفادة من قوة منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بوضع المعايير.

(أ) تنص الفقرة ٧ من المنطوق على ما يلي: "تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مقترحات إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين بشأن إيجاد طرائق لتقديم البرامج القطرية المشتركة والموافقة عليها، على أساس طوعي، أخذا في الاعتبار أهمية الملكية الوطنية والإشراف الحكومي الدولي الفعال على عملية التنمية".

وقد كان التركيز في البرمجة القطرية أكبر على قضايا من قبيل القضايا الجنسانية، وحقوق الإنسان، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والبيئة، والعمالة، والعمل اللائق، والتأهب لمواجهة الكوارث. وتحسن التنسيق في تنفيذ البرنامج مع إنشاء آليات لتنسيق البرامج داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

وأبرزت تقييمات القدرة المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة على المستوى القطري ضرورة أن يوفر جهاز الأمم المتحدة الإنمائي مزيجاً أفضل من إدارة البرامج ودعم التنفيذ، من جهة، والاستشارات التقنية والمتعلقة بالسياسات، من جهة أخرى، تبعاً لما يتناسب مع حالة البلد المعني.

وتحسن التنسيق مع الجهات المانحة، حيث تعمل الجهات المانحة على نحو متزايد كمجموعة متجانسة في تفاعلها مع فريق الأمم المتحدة القطري.

وقد كان نظام "إطار الميزانية الواحد/الصندوق الواحد" حاسماً في تعزيز الاتساق وتحسين تقسيم العمل بين وكالات منظومة الأمم المتحدة. ولكن لا يزال هناك مجال للتحسين، ويشمل ذلك زيادة القدرة على التنبؤ وتوفير التمويل في التوقيت المناسب على الصعيد القطري، وعدم تخصيص التبرعات داخل "الصندوق الواحد". وقد يسرت آلية صندوق الأمم المتحدة الواحد من النهوض بالتركيز الاستراتيجي للأمم المتحدة، وحسّنت من الإدارة المفضية للنتائج، كما عززت من الامتثال لمبادئ إعلان باريس.

ويلاحظ المشاركون من البلدان الرائدة مع القلق أنه لا تزال هناك فجوات كبيرة في تمويل عمليات تنفيذ البرامج القائمة على وحدة العمل في الأمم المتحدة. وهم يدعون الجهات المانحة والبلدان الأخرى القادرة على تقديم تبرعات إضافية متعددة السنوات ويمكن التنبؤ بها إلى القيام بذلك.

ويلاحظ المشاركون أن احتمال لأن يكون الدافع الذي يحرك إعداد البرامج هو توافر الموارد المرصودة على الصعيد القطري بدلاً من الاحتياجات والأولويات الوطنية والميزة النسبية المعينة لمنظومة الأمم المتحدة مقارنة بالشركاء الآخرين في التنمية على الصعيد القطري. وهم يدعون الجهات المانحة لتوفير التمويل غير المخصص والتأكد من إتاحة الكتلة الحرجة الدنيا اللازمة للبرمجة الاستراتيجية من أجل التوفيق بين برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة وبين الأولويات الوطنية.

وفي حين أن "إطار الميزانية الواحد/الصندوق الواحد" يمكن أن يؤدي إلى تعزيز شفافية التدفقات المالية لمنظومة الأمم المتحدة والمساءلة عنها، فقد لوحظ أن المعلومات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد لا تفي في جميع الحالات باحتياجات البلدان

الرائدة المستفيدة من البرنامج من المعلومات المتعلقة بالميزانية. وينبغي قدر الإمكان تنسيق دورات ميزانية الأمم المتحدة مع دورات الميزانيات الوطنية.

ويرحب المشاركون من البلدان الرائدة المستفيدة من البرنامج بالطرائق التي تستخدم نظم وممارسات التنفيذ الوطنية، وتقوم بتعزيزها، وخاصة في مجالي المشتريات والإدارة المالية.

وينبغي في البلدان المتوسطة الدخل، أن تكون الاحتياجات البرنامجية هي التي تحدد تمويل البرنامج الواحد من خلال الصناديق القطرية وتحسين فرص الوصول إلى نافذة التمويل الموسع المتاح في إطار توحيد الأداء من خلال آليات تضع في الاعتبار احتياجات البلدان المتوسطة الدخل من الموارد غير المخصصة التي يمكن التنبؤ بها، ومن المشورة المتعلقة بالسياسات العامة، ومن أنشطة تنمية القدرات. ولكن يلاحظ المشاركون أيضا أن مستوى استخدام منظومة الأمم المتحدة للنظم والخبرات الوطنية لا يزال منخفضا.

ويرحب المشاركون، مع التقدير، بالمبادرات التي اتخذتها إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج بإنشاء نافذة التمويل الموسع لتوحيد الأداء من أجل توفير التمويل غير المخصص في ذلك المجال، وبالالتزام تلك البلدان القوي بالتمويل الطويل الأجل الذي يمكن التنبؤ به. ويدعو المشاركون الجهات المانحة الأخرى للانضمام إلى هذه الآلية.

قائد واحد ولسان واحد

تُقر البلدان الرائدة المستفيدة من البرنامج بالدور المعزز للمنسق المقيم داخل فريق الأمم المتحدة القطري، وبالآليات المعتمدة من قبل منظومة الأمم المتحدة للنطق "بلسان واحد". ولكن البلدان الرائدة تدعو إلى أن يتم تزويد المنسق المقيم بمستوى من السلطة يتوافق مع المسؤوليات والتبعات الملقاة على عاتقه. ويؤكد المشاركون أيضا أن المنسق المقيم، بعد تخويله السلطة المطلوبة، سيواصل العمل ضمن إطار الملكية والقيادة الوطنية للمساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة.

ويُقر المشاركون أيضا بأن فعالية الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة بصفة عامة، ونهج توحيد الأداء بشكل خاص، يتوقفان على وجود فريق قطري جيد التنسيق تابع للأمم المتحدة، لدى أعضائه قدر كاف من السلطات المفوضة من مقارهم، وكذلك على وجود حكومة جيدة التنسيق.

"المكتب الواحد"، والتكاليف والفورات المرتبطة بالمعاملات

ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن توحد أدائها من الناحية التشغيلية.

ورغم أن البلدان الرائدة، وبلدان الاعتماد الطوعي لنهج توحيد الأداء، تدرك الخصوصية المميزة لكل بلد من البلدان، فإنها تشدد على أهمية "البيت الواحد" كوسيلة، ليس فقط لتقليل تكاليف المعاملات، ولكن أيضا لضمان قدر أكبر من التآزر بين أفرقة الأمم المتحدة، وهو الأمر الأهم.

ويلاحظ المشاركون من البلدان الرائدة المستفيدة من البرنامج بطء التقدم المحرز في توفير مواقع مشتركة لمنظمات الأمم المتحدة. وتجدد الإشارة إلى أنه ينبغي تغطية تكلفة أماكن العمل المشتركة، حيثما لزم الأمر، من خلال التمويل الإضافي، دون أن يكون ذلك على حساب تمويل البرنامج.

وقد أُحرز تقدم في إيجاد حلول يُجرى إتاحتها للبلدان الأخرى في مجالات الخدمات المشتركة، والمشتريات المشتركة على المستوى القطري، ونظم المعلومات والاتصالات.

ويعرب المشاركون عن تقديرهم لاستحداث نظام تقرير النتائج المفرد الذي يخص "البرنامج الواحد"، ويدعون منظمات الأمم المتحدة ومجالس إدارتها لتبسيط متطلبات الإبلاغ عن طريق الاستعاضة عن التقارير الفردية الخاصة بكل منظمة بتقرير النتائج المفرد. ويوصون أيضا بتنسيق وتبسيط نظم الرصد والتقييم بهدف استخدام النظم الوطنية.

ويُطلب من منظومة الأمم المتحدة ضمان أن تكون كفاءات موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك الكفاءات الخاصة بالمنسق المقيم وغيره من الموظفين المقيمين وغير المقيمين، بالمستوى المناسب لتلبية الاحتياجات الوطنية من القدرات، والأولويات المطلوبة في هذا الصدد.

وبينما يؤكد المشاركون مجددا على أن الهدف الرئيسي لتوحيد الأداء هو تحقيق نتائج أفضل في مجال التنمية، فإنهم يدركون أيضا أهمية الحد من تكاليف المعاملات من حيث الموارد والوقت والإجراءات.

وينبغي على منظومة الأمم المتحدة أن تحدد السبل والوسائل التي تكفل أن تستفيد من الوفورات الناجمة عن التخفيضات في تكاليف الأنشطة التنفيذية برامج التنمية في البلدان نفسها.

ويُطلب من منظومة الأمم المتحدة، أن تواصل توضيح وتوحيد وتنسيق المفاهيم والممارسات وتصنيفات التكاليف ذات الصلة بتكاليف المعاملات واسترداد التكاليف بحيث يمكن قياس التغييرات في تكاليف المعاملات في البلدان الرائدة المستفيدة من برنامج توحيد الأداء والإبلاغ عنها.

كذلك يُطلب من منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تبسيط وتنسيق القواعد والأنظمة المالية والإدارية، فضلاً عن سياسات الموارد البشرية التي من شأنها أن تتيح مزيداً من المرونة في البلدان، وتحسن التنسيق مع النظم الوطنية.

التقييمات القطرية

يرحب المشاركون بالمبادرة المقدمة من سبعة من البلدان الرائدة الثمانية المستفيدة من البرنامج (وهي ألبانيا، وأوروغواي، وجمهورية ترازيا المتحدة، والرأس الأخضر، ورواندا، وفيت نام، وموزامبيق)، لإجراء تقييمات قطرية لمبادراتها الخاصة بتوحيد الأداء امتثالاً لقرار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتقاسم الدروس المستفادة فيما بينها، ومع البلدان التي أبدت رغبتها في الاعتماد الطوعي لنهج توحيد الأداء، وكذلك مع بلدان أخرى. وبما أن باكستان هي أكبر البلدان المشاركة في برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة، الذي لم يبدأ تنفيذه إلا بعد شباط/فبراير ٢٠٠٩، فإنها ستقوم بإجراء التقييم القطري في تاريخ لاحق سيتم الإبلاغ عنه فيما بعد.

ويؤكد المشاركون على أن التقييمات ينبغي أن تكون حقاً تحت قيادة البلد المعني، وأن تحترم مبادئ الاستقلالية والمصادقية والملكية.

ويلاحظ المشاركون، مع التقدير، الدعم التقني الذي يقدمه فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ولا سيما من خلال تقديره لمدى إمكانية تقييم البلدان الرائدة المستفيدة من البرنامج، والاختصاصات الإطارية التي تفيد في وضع الاختصاصات المحددة لكل بلد.

ويرحب المشاركون بالدراسة المنهجية التي ستجريها أوروغواي لقياس تكلفة المعاملات. ويدعو المشاركون إلى تقديم الدعم لهذه المبادرة، التي ستطلع على نتائجها والدروس المستفادة منها إلى البلدان الأخرى المشاركة في مبادرة توحيد الأداء.

ويتفق المشاركون على أنه، بالرغم من أن التقييمات تخص كل بلد على حدة، فإنه ينبغي عند إجراء جميع التقييمات مراعاة مجموعة من المعايير المشتركة، وهي: إن أهداف التقييمات تتمثل في تقييم مساهمة مبادرة توحيد الأداء في أولويات التنمية الوطنية؛ وأن التقييمات ستُنظر في أربعة معايير تقييم أساسية (هي مدى أهمية مبادرة توحيد الأداء، ومدى فعاليتها، وكفاءتها، واستدامتها)؛ وأن التقييم سيغطي الفترة الزمنية المنصرمة منذ بدء مبادرة توحيد الأداء في البلد المعني.

ويتفق المشاركون على أن التقييم سيكون تقييما تكوينيا يجري من خلاله تقييم عمليات ونتائج مبادرة توحيد الأداء بدعائها الخمسة، بما في ذلك المقصد الاستراتيجي، والتقدم المحرز في مجالات الإنجاز الخاصة ببرنامج توحيد الأداء؛ كما سيجري تقييم الامتثال للأطر المعيارية والقضايا الشاملة للأمم المتحدة، والترجمة الملموسة لها في إطار مبادرة توحيد الأداء؛ وسيستند التقييم إلى أسئلة تقييمية تتصل تحديدا بالسياق الوطني وتنبع منه، كما تُجسد شواغل جميع أصحاب المصلحة.

ويتفق المشاركون على الترتيبات المؤسسية لضمان استقلالية التقييمات ونوعيتها ومصداقيتها. وستشمل الترتيبات المؤسسية ما يلي: '١' فريق إداري للتقييم على الصعيد القطري ترأسه الحكومة، ويتألف من ممثلين عن الحكومة والأمم المتحدة والخبراء الوطنيين البارزين؛ وستبث الحكومة في مسألة تكوين الفريق؛ '٢' فريق تقييم مستقل، يعينه الفريق الإداري للتقييم، ويكون لدى أفراده الخبرة الفنية ذات الصلة بتقييم المجالات المختلفة لتوحيد الأداء؛ و '٣' فريق لضمان الجودة يقوم بإنشائه فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ويقدم تعليقات خطية بشأن الاختصاصات، والتقرير الاستهلاكي، ومشروع التقرير، والتقرير النهائي.

ويتفق المشاركون على أن يجري، بمجرد إقرار تقارير التقييم الختامية من جانب أصحاب المصلحة، وتؤكد فريق ضمان الجودة من جودتها، إصدار تلك التقارير للجمهور مشفوعة بالتعليقات الخطية الصادرة عن فريق ضمان الجودة، والرد الإداري الذي تُعده الحكومة والأمم المتحدة.

العلاقة بين التقييمات القطرية والتقييم المستقل للدروس المستفادة من توحيد الأداء

يرحب المشاركون بالأحكام الواردة في القرار الذي صدر مؤخرا بشأن الاتساق على نطاق المنظومة (٣١١/٦٣) والتي تنص على أن يستند التقييم المستقل إلى مبدأي الملكية والقيادة الوطنيتين، وأن يتم إجراؤه في سياق القواعد والمعايير المعمول بها على نطاق المنظومة، وأن يستند إلى نهج شامل وشفاف وموضوعي ومستقل.

ويقر المشاركون بأن استقلال ومصداقية وجودة التقييمات القطرية ستُحدد جدواها بالنسبة للتقييم المستقل للدروس المستفادة المطلوب في قرار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وفي قرار الاتساق على نطاق المنظومة.

ويطلب المشاركون من الجمعية العامة تنظيم التقييم المستقل بطريقة تكفل أن يجري في عملية التقييم إبداء الاحترام التام للملكية والقيادة الوطنيتين الواجبتين للبلدان الرائدة المستفيدة من البرنامج.

سبل المضي قدما

إن المشاركين في الاجتماع، بمن فيهم المنتمون لبلدان الاعتماد الطوعي لنهج توحيد الأداء، من أجل الإسراع في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ (الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، لعام ٢٠٠٧)، وبالتحديد، ضمان نجاح مبادرة توحيد الأداء:

- يؤكّدون مجددا بأنه لن تجرى العودة إلى ممارسة الأعمال بنفس الطريقة التي كانت تستخدم قبل مبادرة توحيد الأداء. وينبغي الحفاظ على الزخم، كما ينبغي المضي بهذه العملية إلى الأمام فقط، بطريقة معززة تتصدى للتحديات.
- يؤكّدون على أنه ينبغي مواصلة الاسترشاد في نهج توحيد الأداء بمبدأ الملكية والقيادة الوطنيتين، كما ينبغي أن تكون الحكومات الوطنية مسؤولة بصفة رئيسية عن تنمية بلدانها وعن تنسيق جميع أنواع المساعدات الخارجية، بما في ذلك المساعدات المقدمة من المنظمات المتعددة الأطراف، بغية إدماج تلك المساعدات بفعالية في عملياتها الإنمائية.
- يدعون مقار الوكالات وهيئات الإدارة والجمعية العامة والدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الدعم لعملية الإصلاح والعمل على تحقيق التغيير حيثما لزم الأمر.
- يدعون الجهات المانحة إلى مساندة حكومات البلدان الرائدة وبلدان الاعتماد الطوعي لنهج توحيد الأداء في دعم الجهود المبذولة لتعبئة الدعم المالي لمبادرة توحيد الأداء، من خلال الصناديق القطرية على أن يكون ذلك الدعم غير مخصص ومتعدد السنوات، وأن يمكن التنبؤ به ويجري تقديمه في الوقت المناسب.
- يرحبون بإعلان حكومة فييت نام استضافة اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى بشأن توحيد الأداء في هانوي، فييت نام، يتم الإعلان عن مواعده في مرحلة لاحقة.
- يتفقون على إتمام جميع التقييمات القطرية بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ بوصفها أحد تدخلات الاجتماع الحكومي الدولي المتعلق بتوحيد الأداء الذي سيعقد في هانوي.